

نظرة عامة على عملية صنع الدستور

خطوات عملية صناعة الدستور

مقدمة

• يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية بنجاح عقدًا اجتماعيًا جديدًا بين ومع الحاكم والمحكوم.

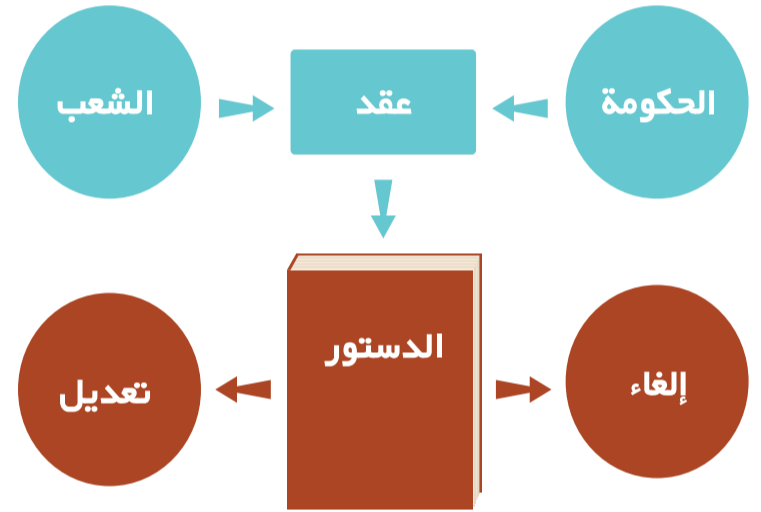
• الدستور هو الوثيقة التأسيسية لهذا الانتقال.

• تتنوع التدابير التي يتخذها كل بلد من البلدان، ففي بعض البلدان يختار الشعب إلغاء الدستور القائم، بينما يفضل البعض الآخر طرح تعديلات عليه تُفسح المجال أمام مرحلة جديدة.

• صناعة الدستور عملية مركبة ومتعددة الأبعاد، وهي تستتبع العديد من العمليات والمراحل التي تضم أطرافاً فاعلة متعددة تتشاور مع بعضها البعض بُغية التوصل إلى اتفاق بشأن طبيعة الدستور.

• تتأثر العملية الدستورية بأسلوب الانتقال، وهل كان إنفصلاً تاماً عن الماضي أو كونه مجرد نتاج لعمليات تفاوضية.

• يرجع ترتيب المهام المكونة لعملية صنع الدستور إلى العديد من العوامل التي تشمل مدى المشاركة الشعبية وتوزيع المسؤوليات. كما يرجع الأمر إلى الأغراض المرجوة من العملية، بمعنى هل المطلوب هو المصالحة الوطنية أم التحول الديمقراطي أم رآب الصدع الاجتماعي أم ماذا؟



١. الاتفاق على الحاجة إلى إصلاحات دستورية وعلى إجراءات العملية الإقدام على دستور جديد

١. العمل الفكري: يتمثل في جهود مستندة إلى فكر منطقي لإقناع الشعب والحكومة بضرورة الحصول على دستور جديد. على سبيل المثال قيام عدد من المنظمات بصياغة مشروعات لدساتير جديدة مصممة لكي تبرهن على ضعف الدستور القائم بل وعلى البدائل العملية الممكنة له.

٢. العمل الأكاديمي: ليس من المتوقع أن يكون للكتابات التي تتوجه بالنقد إلى الدستور وقع كبير، ولكنها من الممكن أن تقدم الذخيرة المطلوبة للناشطين والمحامين لكي يرفعوا القضايا بموجبها إلى وسائل الإعلام.

٣. مبادرات شعبية: ينتظم الناس في مجموعات لإحداث تغييرات دستورية. على سبيل المثال تمكنت المجموعات الشبابية في جنوب إفريقيا من جمع توقيعات على التماسات بلغ عددها مليون توقيع في بعض الأحيان حتى يمكن صياغة الأحكام الدستورية من جانب جمعية تأسيسية.



ويحتاج صنع الدستور إلى اتخاذ قرار بشأن ما يلي:

الإجراءات الواجب اتباعها

طبيعة المؤسسات السياسية التي سوف تنشأ

إطار زمني ثابت أم مرن

يؤدي جزء أساسي من العملية إلى مفاوضات على مستويات عدة وبفصي إلى مراحل متعددة للعملية. وفيما يلي بيان بنوعي عمليات التفاوض الممكنة:

١. عملية رسمية: العملية الرسمية تتم عند الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار النهائي، وتشمل الأطراف الفاعلة الرسمية التي إما عُينت أو انتُخبت لتنفيذ تلك المهام المعنية بالدستور. وتشمل أيضاً المؤسسات التي تكونت أو استُخدمت للمداولات والأجهزة الممثلة رسمياً، وقواعد اتخاذ القرار والإجراءات الشكلية الواجب اتباعها من جانب الأجهزة القائمة على صياغة الدستور.

٢. عملية غير رسمية: تستتبع عادة الضغط من جانب المنظمات المحلية والدولية، مع إقدام منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية على إعداد دستور مواز بُغية "ضبط" العملية الرسمية. وتهدف هذه المحاولات إلى التأثير على العملية السياسية من جانب الذين لا يمتلكون سلطة قانونية صريحة ولم يكلفوا بمهمة المشاركة.

٢. وضع الإطار

القصد من وراء الترتيبات الانتقالية هو تسيير الأمور حتى نفاذ دستور جديد.

وتسعى هذه الترتيبات الانتقالية إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد الأهداف والمبادئ التي تحدد محتوى الدستور.
- تحديد الأطراف المعنية الأساسية.
- وضع خارطة طريق أو جدول زمني يحدد تسلسل الأنشطة والقرارات المؤدية إلى المصادقة على الدستور.
- إعلام الجماهير بالأهداف وخارطة الطريق بما في ذلك دور الجماهير.
- توفير المبادئ الإرشادية الخاصة بالإجراءات والتوقيعات لمن يتحملوا مسؤولية إدارة العملية.
- الحد من النزاعات حول الأدوار المختلفة للأطراف المعنية..
- تحديد شكل المشاركة الجماهيرية:

- التسلسل الزمني لأشكال المشاركة الشعبية عنصر مهم للغاية في تصميم العملية.
- تحديد التوقيت المناسب لإجراء المناظرات العامة والحصول على تعليقات الجماهير والمجموعات المتخصصة والمساهمات من الخبراء

من الذي صاغ الدستور

(مسح لخبرات دستورية من ١٩٤ دولة)

٤٢٪ المجلس التشريعي

١٧٪ جمعية تأسيسية

١٪ لجنة معينة من السلطة التنفيذية

٩٪ لجنة معينة من السلطة التشريعية

٦٪ مفاوضات سلام

٦٪ مجلس تشريعي انتقالي معين

٥٪ لجنة مركزية في أحد الأحزاب

٣٪ مؤتمر وطني

٢٪ مائدة مستديرة

ملحوظة: عمليات معاناة للخروج من الطريق المسدود

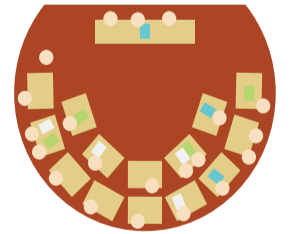
١. في حالة الأزمات الإجرائية، يمكن السعي للحصول على حكم من المحكمة

أ. كينيا (٢٠٠٥): واجهت العملية العديد من التحديات لسلطة الجهاز المنوط بصياغة الدستور. وشكك أحد الطعون في صلاحية العملية برمتها نتيجة لغياب النص على إجراء استفتاء للمصادقة على الدستور. دعمت المحكمة هذا الطعن وأُنتمت العملية الدستورية القائمة. وفي ٢٠١٠ أجريت عملية دستورية جديدة اشتملت على هذا الاستفتاء.

٢. في حالة الأزمات الموضوعية - يمكن السعي إلى التوصل إلى حل سياسي بدلاً من حل قانوني بإرجاع الخلاف إلى قادة الأحزاب



في الماضي كان الملك أو الغازي أو المستعمر هو الذي يمنح الدستور للشعب كما يحلو له (كما حدث في العديد من البلدان مثل إثيوبيا والأردن وفرنسا والكويت واليابان عقب الحرب العالمية الثانية ومصر).



في بداية القرن العشرين أصبحت العملية الديمقراطية المعنية بصنع الدستور هي المعتادة مع العهود إلى البرلمان أو إلى جمعية تأسيسية بالمسؤولية الأساسية.



اعتباراً من الربع الأخير من القرن العشرين تحول التركيز إلى المشاركة النشطة والمكثفة من جانب الشعب في عملية صنع الدستور.